واقع ومستقبل الثورة المصرية
بقلم د. عمرو الشوبكى

نجحت ثورة الشعب المصري في إسقاط رأس النظام القديم و رموزه، وبدأت تستعد للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي بكل ما يفرضه ذلك من فرص ومخاطر من أجل بناء نظام سياسي قائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
والمؤكد أن ثورة 25 يناير هي الأعظم في تاريخ مصر الحديث وهي تعد واحدة من الثورات الكبرى في العالم من زاوية أعداد الجماهير التي شاركت فيها (قدرت في يوم 11 فبراير بحوالي 12 مليون مواطن) وتجاوزت بذلك عدد من استقبلوا الإمام الخميني بعد عودته من منفاه إلي إيران حين بلغوا 6 ملايين مواطن، وكانوا حتى اندلاع الثورة المصرية أكبر رقم شارك في مظاهرات غير رسمية في تاريخ الإنسانية.
والحقيقة أن الطاقة التي فجرتها الجماهير المصرية طوال 18 يوما وإصرارها على ضرورة تنحي مبارك ومطالبتها بالتغيير كانت مسار فخر واحترام العالم كله، خاصة أنها اتسمت بالسلمية والتحضر وعدم العنف رغم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، ورغم صعوبة التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية.
والحقيقة أن هناك مدرسة غربية في التعامل مع الثورة المصرية عبرت عنها بعض الكتابات الأوربية التي انطلقت من الاعتماد على الثورة الفرنسية كمسطرة غير دقيقة تقاس عليها تجارب التغيير في المجتمعات الأخرى، وبالتالي لم ترتاح إلي وصف ماجري في مصر على إنه ثورة لأنها لم تفكك مؤسسات النظام القديم وتحديدا مؤسسات الدولة كما جري في في الثورة الفرنسية.
والمفارقة أن الإعلام الأوربي والفرنسي تحدث في عام 1989 بحماس بالغ عن ثورات أوربا الشرقية، رغم أن كثير منها غابت عنها المشاركات الجماهيرية الواسعة وكانت عبارة عن ترتيبات أعدتها دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لعالم ما بعد الحرب البادرة، في حين أن الثورات العربية حرصت كثير من المؤسسات الإعلامية والأكاديمية في أوربا وخاصة فرنسا على التقليل من شأنها، تماما مثلما جرى من قبل مع تجارب كثير من بلدان أمريكا اللاتينية.
وهنا يمكن أن نشير إلي 4 نماذج لثورات استنصالية كبرى في تاريخ البشرية مثلت استثناء من تجارب التغيير التي شهدها العالم ومنها مصر (وهي الثورة الفرنسية، والثورة الشيوعية في روسيا، والثورة الصينية، وأخيرا الثورة الإيرانية).
والحقيقة أن نموذج الثورات التي تفكك أركان الدولة القديمة هو الاستثناء في تاريخ تجارب التغيير في العالم كله، فأسبانيا والبرتغال تحولا دون ثورة رغم تاريخهما الحافل بالانتفضات الشعبية، وكذلك تجارب أوربا الشرقية، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.
لا يجب أن يتصور أحد أن مصر لم تصنع ثورة كبرى في تاريخ البشرية لأنها لم تعين محكمة ثورة بدلا من القضاء المصري تحاكم بها رموز النظام السابق، أو لأن قاده الجيش عينهم حسني مبارك، فيجب إقالتهم حتى تنتقل إلينا كارثة العراق بصورة أسوء (لصعوبة الوضع الاقتصادي وكبر عدد السكان 80 مليون) مقارنة بالعراق الذي لم يتعافي من هذا القرار، أو لأنها لم تفصل سفراء وزارة الخارجية لأن من وقع مرسوم ترقيتهم هو الرئيس المخلوع.
إن نقطة البداية التي انطلقت منها الثورة المصرية تضعها في قلب تجارب النجاح التي شهدها العالم، لأنها و«الحمد لله» ابتعدت عن مسطرة الثورة الفرنسية أو الروسية أو الإيرانية أو الصينية التي فككت مؤسسات الدولة، وبعضها انهار كما جرى مع التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي، أو لم يجلب الديمقراطية كما حدث مع الثورة الإيرانية وبقيت الثورة المصرية نموذج يدرس في سلميتها ونجاحها في تحقيق أول أهدافها المتمثل في إسقاط رؤوس النظام القديم، وهو أمر في حد ذاته يعد ثورة بامتياز، بصرف النظر عن نجاح مسار البناء أو تعثره فهو أمر لا يلغي كونها ثورة كبري في تاريخ البشرية شارك فيها أكثر من 12 مليون مواطن في مشهد غير مسبوق في تاريخ الثورات في العالم.

إن التحدي الذي ستواجهه مصر يتمثل في وجود داعم مؤسسي لمرحلة بناء النظام الجديد، فتجارب أوربا الشرقية كان الداعم لهذا البناء هو الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، وفي أمريكا اللاتينية كان هو نقطة التوازن بين النظام العسكري القديم والشعب، أما مصر فلا بديل عن دور المؤسسة العسكرية كمؤسسة أفلتت من التخريب الذي جرى في عهد مبارك من أجل تأمين عملية الانتقال الديمقراطي، لأن الجميع سيتفرج علينا في حال النجاح (الذي لن يحرص علية الكثيرين)، والفشل (الذي سيفرح به الكثيرين) ولامناص من استمرار هذا التزاوج بين الشعب الذي صنع الثورة والجيش الذي حماها على أساس تأمين المرحلة الانتقالية لا بقاء الجيش في الحكم.

أولا ـ بين إسقاط النظام والدولة

رفع الشعب المصري شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» ولكنه لم يقل أن الشعب يريد إسقاط الدولة، ورحب بموقف الجيش الداعم لثورته، فناضل من أجل إسقاط الأول وتمسك ببقاء الثاني.

وهو موقف يختلف جذريا عن الصورة النمطية التي عرفتها علاقة شعوب أمريكا اللاتينية بالجيش والتي عاني فيها الأول من ديكتاتوريات عسكرية قمعية في حين بقيت نظرة المواطن المصري للجيش على إنه المنقذ من ظلم السلطة.

والحقيقة أن هذا الموقف الذي حمله الثوار في مصر تميز بانحياز فطري إلي نماذج في تجارب التغيير قامت على إفشال قدرة النظام القديم على الاستمرار في الحكم ومحاكمة رموزه الفاسدة والمتهمة بارتكاب جرائم ضد المواطنين، ولكنها لم تقم بانتقام عشوائي ضد كل من عمل مع النظام السابق خاصة أن كثير منهم وخاصة في الحالة المصرية دخلوا الحزب الحاكم باعتباره حزب الدولة الوحيد منذ الاتحاد الاشتراكي الذي تأسس في عهد الرئيس عبد الناصر ومرورا بحزب مصر الذي تأسس في عهد الرئيس السادات وانتهاء بالحزب الوطني، وقدروا بالملايين.

إن طبيعة الحزب الوطني الذي حكم مصر منذ تأسيسه عام 1978 وضم تشكيلة نادرة من الفاسدين والجهلاء ظل في نفس الوقت «حزب الدولة» الذي ارتبط بجهازها الإداري والأمني، وضم مئات الآلاف من البسطاء الذين دخلوه بهذه الصفة دون أن يتورطوا بالضرورة في فساد أو تعذيب. وهنا لا يجب استدعاء تجربة «اجتثاث البعث» العراقية لأنها ستحول البلد إلي ساحة للفوضى، وستفتح الباب أمام الجيش لحكم البلاد مباشرة، أما إذا حرصت الثورة بشكل ديمقراطي على استبعاد الحزب الوطني من الحياة السياسية وإسقاط رموزه وقياداته في أي انتخابات ديمقراطية قادمة، فأن هذا سيفتح الباب أمام تطور سلمي وديمقراطي حقيقي، وهزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات القادمة عن طريق تقديم بديل آخر مقنع للجماهير.

والمفارقة أن مصر التي شارك في ثورتها ملايين الناس لم تقم بهدم كل أركان النظام القديم بما فيها مؤسسات الدولة كما جرى في الثورات الكلاسيكية الكبرى والقديمة (الثورة الفرنسية والبلشفية والصينية والإيرانية)، فالثورة الإيرانية التي سقط فيها أكثر من 70 ألف شهيد قامت بحملة إعدامات واسعة ضد كل قادة النظام القيم والمتعاونين معه طالت 60 ألف شخص عن طريق محاكم ثورية، أما تجربة تغيير مثل العراق فقد ارتكبت قوات الاحتلال الأمريكي خطيئة كبري حين حلت الجيش ومؤسسات الدولة، التي ملئنها مليشيات طائفية سيطرت على كثير من أجهزتها وخاصة وزارة الداخلية، وصدر قرار اجتثاث البعث الذي دمر الحياة السياسية في العراق.

والحقيقة أن تجارب هدم القديم واستئصاله بشكل انتقامي و خارج إطار القانون لم تجلب الديمقراطية للشعب الإيراني رغم عظمة ثورته، ولا للشعب العراقي رغم عراقه تاريخه، وأن نقطه الانطلاق التي تنطلق منها الثورة المصرية تمثل فرصة حقيقية لبناء نظام سياسي جديد مستلهمة تجارب النجاح التي جرت في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأسبانيا والبرتغال وهي كلها واجهت القديم من خلال القانون وليس الانتقام، وأسست لبدائل سياسية واجتماعية حاصرت مؤسسات النظام القديم حتى استطاعت في النهاية أن تهزمها عبر انتخابات ديمقراطية.

إن بلدان أمريكا اللاتينية التي تشابهت مع مصر في جوانب كثيرة، سنجد أنها واجهت نظم استبدادية عسكرية وكانت العلاقة بين الثوار والجيش سيئة للغاية، على عكس الحالة المصرية على عكس الحالة

المصرية التي دعمت فيها المؤسسة العسكرية مطالب الثوار، وأصبحت مهمة الشعب والجيش هو بناء الديمقراطية وإنجاز عملية التحول الديمقراطي وحصار كل أركان النظام القديم بشكل ديمقراطي، ومحاكمة كل الفاسدين بشكل قانوني.

ثانيا- ثنائية الشعب والجيش

إن أهم التحديات التي تواجه الثورة المصرية هو بناء تيار سياسي جديد يستند إلي قوة اجتماعية حقيقية ويكون امتداد لشبكات العمل الاجتماعي والأهلي الصاعدة خاصة أن أزمة الأحزاب والتنظيمات السياسية القديمة أنها ظلت طوال العهد السابق منعزلة عن الواقع الاجتماعي، وظل مسار السياسي في عزلة عن الاجتماعي وحان الوقت لبناء تواصل حقيقي بين الاثنين.

إن التحدي الكبير المطروح أمام ثوار 25 يناير هو تحويل مبادئ الثورة وقيمها إلي ممارسة حزبية وسياسية جديدة بتأسيس حزب أو أكثر يكونا نواه لبناء تحالف واسع مهمته خوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة مستندا إلي قوى اجتماعية جديدة ويضم نقابيين وجيل ثاني من رجال الأعمال وطبقات فقيرة ووسطي حريصة على بناء مصر الجديدة القائمة على العدل والديمقراطية.

إن هذا البناء قادر على إنقاذ مصر من خطرين الالتفاف على مبادئ الثورة والفوضى التي باتت تمثل خطرا على عملية الانتقال الديمقراطي، خاصة بعد أن شاهدنا أزمة في كل مؤسسة، ومشكلة في كل مصنع وهي أمور يجب أن تعالج برؤية سياسية جديدة تختلف جذريا عن الرؤية البيروقراطية والأمنية التي لازالت تخيم على تعامل أركان الحكم الجديد مع الواقع، وتتجاهل الأهمية القصوى والعاجلة لوضع تصور سياسي شامل يواجهه تحديات ومخاطر المرحلة الحالية.

والواقع أن الثورة المصرية قدمت نموذجا رائعا للتضامن بين طرفين كثيرا ما توجسا من بعضهما البعض، وهما الشباب والقوات المسلحة، فالأول كثيرا ما أرتاب في دولته واعتبر كل مؤسساتها جزء من النظام الاستبدادي القديم، أما النظام فاعتبر أن الشباب قد تم إلهائه في الكرة والتدين الشكلي، وأن من تبقي منهم فمكانه لجنة السياسات، أو الموت غيظا أو كمدا أو انتحارا، إلي أن أثبتت ثورة 25 يناير أن قلب الشباب المصري لازال ينبض بالحياة والعلم والثورة.

والحقيقة أن أعظم ما قدمته المؤسسة العسكرية طوال أيام الثورة ليس فقط رفضها مواجهه المتظاهرين بالقوة، إنما أيضا مستوى رفيع من الأداء المهني والسياسي جعل ثقة الشباب في جيش دولته كبيرا، وهو أمر غير معتاد في تجارب بلدان أخري حين كان الصدام بين الثوار ومؤسسات النظام بما فيها المؤسسة العسكرية حتميا وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية.

إن من تابع منا تعليقات شباب ثورة الغضب على الفضائيات المختلفة يندهش من إجماعهم على الثقة في الجيش وعلى احترامه بصورة ليس فيه نفاق ولا رياء، على عكس ما فعلت مجموعات المنافقين الذين مجدوا الرئيس مبارك طوال حكمة، وسرعان ما باعوه في ثانية حيت تغيرت الدفة وأسقطته الثورة.

ولعل استعادة الشباب الثقة في مؤسسات دولتهم ولو بداية في الجيش، وتبني الأخير مطالب الشباب، يعني أننا أمام بداية صحيحة لم تتح لمجتمعات أخرى حين كانت تعاني من وطأه ديكتاتوريات عسكرية واجهت طموحات الناس بالسلاح.

ثالثا - ما بعد سقوط النظام القديم وما قبل بناء الجديد

بناء الجمهورية الثانية

باتت مصر أمام تحدي بناء الجمهورية الثانية، التي ستعني الانتقال إلي نظام رئاسي ديمقراطي تنزع منه الصلاحيات الفرعونية لمنصب رئيس الجمهورية، وتحدد مده الرئيس بمدتين غير قابلتين للتمديد، ويتم تغيير القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وتأسيس الصحف،ورفع القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، وتطهير جهاز أمن الدولة وإعادة بناءه بصورة جديدة، وتحويل المؤسسات الصحفية الحكومية من كيانات مرتبطة بالحزب الحاكم إلي مؤسسات عامة مملوكة للدولة والشعب.

ن الإرث المرحل من الجمهورية الأولي إلي الثانية ليس هينا، فهي لن تستلم مثل ما جرى في بلدان أوربا الشرقية دولة تتمتع بنظام تعليمي وصحي متقدم، ولا خدمات يمكن اعتبارها على الأقل متوسطة المستوى.

ولا جامعات تُخرّج علماء ومهنيين أكفاء، ولا مراكز أبحاث متقدمة، ولا ثقافة عامة وفنون رفيعة، وبالتالي سيكون عليها أعباء مضاعفة تجعل بناء الديمقراطية والتقدم ليس أمرا سهلا، والأخطار والتحديات التي تواجهها كثيرة ولا يجب الاستهانة بها.

إن الانتقال للجمهورية الثانية قادم وإن الجيش المصري سينفذ هذا الانتقال ربما قبل موعده، وستصبح هناك مسئولية كبري أمام النخبة المدنية وشباب ثورة الغضب في وضع قواعد سياسية جديدة، وإدارة مؤسسات الدولة بكفاءة معقولة بعد أن عانت ليس فقط من غياب الديمقراطية إنما أيضا من فشل مهني وسياسي.

وهنا نصبح المهمة التاريخية لثوار 25 يناير هو تحويل قيم ومبادئ الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلي ممارسة سياسية وحزبية قادرة على أن تحصل على الأغلبية النيابية في أي انتخابات ديمقراطية قادمة.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من طرح رؤى واضحة تتعلق بتوافقات المجتمع على دستور المرحلة الانتقالية، وضرورة تنظيم عملية التحول الديمقراطي بقواعد وقوانين تنظمها لا تقيدها، وتأسيس شرعية «البديل الثالث» الذي قدمته ثورة 25 يناير، وكسرت بمقتضاه كثير من الثنائيات الحزبية والأيديولوجية المغلقة التي عرفتها مصر طوال 30 عاما، فكثير من الشباب الديمقراطي انحاز للثورة وللعدالة الاجتماعية وأسس طريقة جديدة في التفكير والممارسة تختلف عن النمط التقليدي لأداء كثير من الليبراليين في مصر، تماما مثلما فعل كثير من شباب الإخوان حين خرجوا رافعين الرايات المدنية للثورة وليس الشعارات الدينية للجماعة، ومعهم خرج كثير من الشباب المسيحي إلي ميادين الوطن وساحاته الرحبة بعد أن ظلوا لسنوات ضحايا جمهورية الخوف من المسلمين ومن الإسلام وربما من الوطن ككل.

إن الجمهورية الثانية ستحتاج إلي جهود مضنية من شباب مصر من أجل مواجهه مخلفات الماضي وتأسيس نظام سياسي قابل لتحويل مبادئ الثورة إلي ممارسة يومية تنقل البلاد خطوات للإمام، فالثورة قطعت نصف الطريق وأسقطت النظام القديم، وهي قادرة على إنجاز النصف الثاني ببناء نظام سياسي يوفر الطمأنينة والعدالة والحرية لعموم المصريين، ويحول مبادئ الثورة إلي ممارسة يومية جديدة قادرة على البناء و صنع مستقبل أفضل لهذا البلد.

إن هناك دول تعرف انتخابات ديمقراطية، وبعضها تفتح أفقاً لتداول السلطة ومع ذلك اعتبرت دول فاشلة مثل باكستان والمكسيك، وهناك دول أخري حققت الديمقراطية والتنمية وبنت مؤسسات قوية ونظام ديمقراطي يتسم بالحيوية والكفاءة مثل تركيا والبرازيل وماليزيا وغيرها.

إن ثورة 25 يناير قادرة على أن تؤسس لمرحلة جديدة تدمج بين الديمقراطية والتنمية، وهي ليست سهلة كما يتصور البعض لأن إرث «المباركية» كان سلبيا في كل المجالات، وأن عبقرية الثورة لا بد أن تنتقل إلي عبقرية في التغيير والبناء.

إن الجمهورية الثانية قادرة على أن تنقل مصر إلي مرحلة جديدة بشرط أن تضع معايير وقواعد جديدة تدمج من خلالها القوى السياسية البازغة بصورة تتجاوز المنظومة القديمة والفاسدة، ويصبح أمام النظـام السياسي الجديد فرصة تاريخية لتجديد النظام السياسي برمته في حال إذا استفاد من إنه ورث جيش غير منقسم كما في ليبيا واليمن ومؤسسات دولة تعمل ولو بالحد الأدنى من الكفاءة، يمكن تطويرها وتطهيرها.

إعادة بناء المؤسسات لا تفكيها

عرفت تجارب التغيير في العالم خبرة الثورات التي أسقطت النظام وهدمت الدولة، وعرفت أيضا التجارب التي أسقطت النظام وحافظت على الدولة، وانتمت الثورات الكلاسيكية الكبرى (الثورة الفرنسية والروسية والصينية والإيرانية) إلي النموذج الأول، فأسقطت النظم بثورات كبرى قوضت مؤسسات الدولة وفككتها بغرض إعادة بنائها على أسس «ثورية». في حين تبنت تجارب التغيير الأخرى التي تمت بانتفاضات شعبية واسعة أو محدودة أو بترتيبات خارجية أو أخري من داخل النظام (بلدان أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية وأسبانيا والبرتغال وتركيا) إسقاط أو إصلاح النظام، ومعه إصلاح مؤسسات الدولة وتطهيرها.

وبقي نموذج إسقاط النظام والحفاظ على الدولة هو السائد في تجارب التغيير الناجحة (ربما باستثناء الصين التي قوضت الدولة وبنت نظام ناجح)، وأن هدف تفكيك النظام القديم وقف عند حدود النظام

السياسي ولم يقترب من الدولة كما فعل الأمريكيين بالعراق حين حلوا الجيش ومعه مؤسسات الدولة، فكانت الكارثة الكبرى.
وتعتبر خبرة الثورة المصرية فريدة في هذا المجال، فقد امتلكت طاقة مليونية هائلة فاقت كثير من تجارب التغيير في العالم، وكانت قادرة ـ إذا أرادت ـ على تدمير مؤسسات الدولة والانتماء إلي النموذج الأصعب والاستثنائي في تجارب التغيير والثورات الشعبية، ولكن الشعب المصري بفطرته وبمخزونه الحضاري اختار نموذج «النجاح النظري» وهو إسقاط النظام وتطهير الدولة.
والحقيقة أن سيناريو تفكيك الدولة ثمنه باهظ وكارثى في حال إذا تبنته الثورة المصرية، وكان سيعني عدم الاعتراف بالقضاء وتعيين قضاء ثوري واستثنائي وعدم الاعتراف بقادة الجيش لأن النظام السابق هو الذي عينهم، وتفكيك جهاز الشرطة لا إصلاحها وإعادة تأهيلها، وغيرها من القرارات التي علمتنا التجارب القديمة إنها تنهي إلي اعتبار الجميع عملاء للنظام القديم أو جزء من الثورة المضادة أو «تحرفيين» خرجوا عن مسار الثورة.
وإذا كانت الثورة المصرية لم تتبن هذا المسار، فأن المشكلة أنها لم تنفذ المسار الآخر وهو إصلاح مؤسسات الدولة، فتجارب التغيير عبر انتفاضات شعبية كما جرى في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وقبلهما أسبانيا والبرتغال بجانب تجارب التغيير في أوربا الشرقية، حيث قامت ببناء نظام سياسي جديد بالتوازي مع إصلاح مؤسسات الدولة وتطهيرها وأعادت لها كفاءتها وفاعليتها، والبلاد التي تقدمت هي التي نجحت في إنجاز هذه المهمة والبلاد التي فشلت هي التي تعثرت في إنجازها.
أن الخيار الذي انحزنا لها دائما: تغيير النظام والحفاظ على الدولة لا يعني الحفاظ على الدولة كما هي وإدارتها بنفس الطريقة القديمة، وهو أمر كارثى لأن إصلاحها بل وتطهيرها هو شرط نجاح الثورة وإن التعثر في تلك المهمة سيفتح الباب أمام كل الأفكار الفوضوية التي تراهن على تفكيك الدولة، أو تعمل على النيل من هيبتها.
إن ما نشاهده في مصر الآن يبدو غريبا وخاصة أن مهمة الثوار كانت إسقاط النظام ومهمة الحكومة ومعها المجلس العسكري الذي يدير المرحلة الانتقالية هو إصلاح الدولة حتى لو كان الأمر سيأخذ بعض الوقت و حتى لو كانت هناك مخاطر للمرحلة الانتقالية، إلا أن شرط نجاح عملية التحول الديمقراطي هو وضع فواعد صارمة تحكم التنافس السياسي والاقتصادي.
كيف يمكن السكوت على الاعتداء والبلطجة المتكررة في جولات المرشحين الأبرز لانتخابات الرئاسة وأقصد عمرو موسي ومحمد البرادعي، فالأول شهدت مؤتمراته الانتخابية في جنوب مصر اشتباكات قيل أن بعضها قام به أنصار البرادعي، في حين أن الأخير هو من أكثر المرشحين سلمية واحترما لحق منافسيه في التعبير عن الرأي، وهو نفسه تعرض لاعتداء آثم أثناء ذهابه للتصويت في الاستفتاء ولم يحاسب مرتكبي هذه الجريمة حتى الآن، كذلك من حرقوا كنيسة صول لم يقدموا للعدالة، ومن صلوا بالآلاف من الجماعات السلفية (التي رفضت المشاركة في الثورة ودعمت الحاكم تماما مثل قيادات الكنيسة) أمام الكاتدرائية اعتبروا الأمر حرية رأي دون وعي بحجم الاحتقان الذي يثيروه من جراء هذا التصرف في حين أن هناك وسائل قانونية وضغوط سلمية يمكن إتباعها ـ لا التظاهر أمام دور عبادة الآخرين ـ يمكن من خلالها معرفة مصير أي شخص تثار حوله شبه الخضوع للإقامة الجبرية (إدعاء بوجود سيدتين مسيحيتين تحولا إلي الإسلام وأخذتهما الكنيسة لتضعهما رهن الإقامة الجبرية في أحد الأديرة).
وجاء حكم المحكمة بالإفراج عن مجموعة من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين، ليثير مزيد من علامات الاستفهام عن السلطة القضائية.
ورغم صعوبة أوضاع جهاز الشرطة بعد الانهيار الذي شهده في اليوم الثالث من اندلاع الثورة، وصعوبة وضع الجيش الذي لا يرغب في أن يدخل في مواجهه سيتحمل تبعاتها بمفرده لأنه لا يحمل أي غطاء سياسي من حكومة أو رئيس أو برلمان منتخب، إلا أن عدم مواجهه الفلتان الأمني والفوضى المتصاعدة من شأنه أن يضرب تجربة التحول الديمقراطي برمتها.
إن الثورة التي امتلكت من القوة ما كان يمكنها أن تذهب بعيدا في هدم أركان الدولة (على رؤوسنا جميعا) لم تعلن في أي مرحلة أنها كانت راضية عن أدائها حتى نستمر في دولة الموائمات التي عشنا في ظلالها

30 عاما. وإن «طيبة» الشعب المصري لا تعني استغفاله مرة أخري، فهناك جرائم تجري خارج إطار القانون ويتم التساهل معها، وهناك خلل في جهازنا القضائي يحتاج إلي إصلاحات جذرية كما جري في كل البلدان التي انتقلت من الاستبداد إلي الديمقراطية ولا بجب أن نكتفي بشعارات القضاء الشامخ الذي لا يمس.
إن الحكومة لم تغير قاعدة واحدة تحكم عمل المؤسسات القديمة ولا حتى حاولت أن تستمع لأي اجتهاد في هذا الشأن، ولا زال معظم قيادات المؤسسات العامة ينتمون بامتياز لفلول النظام السابق، متصورين إنه يمكنهم أن ينقضوا مرة أخري على انجاز الشعب المصري ويتاجروا بدمائه.
إن إسقاط النظام وإصلاح الدولة مطلب عاجل ولابد من امتلاك جدول زمني للبدء في إصلاح جراحي لمؤسسات الدولة يراعي اعتبارات كثيرة حتى يمكن ضمان إجراء انتخابات ديمقراطية تتنافس فيها مختلف القوى السياسية في ظل دستور جديد وأطر قانونية قادرة على إيقاف أي فوضي أو فلتان أمني قد تشهده البلاد أثناء الانتخابات أو قبلها.

BIOGRAFÍA DEL AUTOR
Amr Mahmod Elshobaki es profesor de ciencia política en la Universidad de El Cairo y analista político del Centro de Estudios Políticos y Estratégicos de al-Ahram en Egipto. Destacado analista de los procesos de democratización en los países árabes, movimientos islamistas y relaciones internacionales, en particular entre los países árabes, Estados Unidos y Europa. Elshobaki ha sido uno de los impulsores, y actual presidente, del Alternatives Forum for Political Studies. Entre su publicaciones podemos destacar los libros Les frères Musulmans des origines à nos jours (2009) y The future of the Muslim Brotherhood (2006). Igualmente es asiduo autor de artículos en revistas y periódicos: Al-Masri al-Youm, al-Ahram newspaper, al-Ahram Strategic Periodical (Cairo), al-Hayat (Londres), al-Khalij y al-Bayan (EAU), y en al-Sharq al-Awsat (Londres).

TRADUCCIÓN
AEIOU Traductores (árabe)

الملخص
إن الطاقة التي فجرتها الجماهير المصرية طوال 18 يوما وإصرارها على ضرورة تنحي مبارك ومطالبتها بالتغيير كانت مسار فخر واحترام العالم كله، خاصة أنها اتسمت بالسلمية والتحضر وعدم العنف رغم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، ورغم صعوبة التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية. إن التحدي الذي يواجه مصر ما بعد الثورة يتمثل في وجود داعم مؤسسي لمرحلة بناء النظام الجديد، فتجارب أوربا الشرقية كان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أكثر من داعمين إنما شركاء في مشروع التغيير والبناء على السواء، وفي أمريكا اللاتينية انطلق مشروع البناء من نقطة التوازن بين سلطة النظام العسكري القوي والشعب، أما مصر فلا بديل عن دور المؤسسة العسكرية في ظل ضعف التنظيمات والقوي السياسية وفي ظل فراغ السلطة وغياب الشريك الخارجي الذي يتمتع بثقة الداخل، ولامناص من استمرار هذا التزاوج بين الشعب الذي صنع الثورة والجيش الذي حماها على أساس تأمين المرحلة الانتقالية لا بقاء الجيش في الحكم.

الكلمات المفتاحية
ثورة، مظاهرة إعتصام، حسني مبارك، دور الجيش، ميدان تحرير، مصر.

RESUMEN
La energía demostrada por las masas egipcias durante dieciocho días y su insistencia en la necesidad de forzar la renuncia de Mubarak, así como sus exigencias de cambio, les hicieron ganarse el orgullo y el respeto de todo el mundo, especialmente gracias a su carácter pacífico y no violento, a pesar de los problemas sociales y económicos que asolan el país y de los difíciles retos a los que el país se enfrenta en la fase de transición.
El reto al que Egipto debe hacer frente tras la revolución viene representado en la existencia de un apoyo institucional durante la fase de construcción del nuevo sistema. Durante las experiencias de transformación de Europa del Este, la Unión Europea y Estados Unidos brindaron algo más que su apoyo: se convirtieron en socios del proyecto de cambio y construcción. En Latinoamérica, el proyecto de construcción del nuevo sistema tuvo como punto de partida el equilibrio entre la autoridad del estamento militar y el pueblo. En cuanto a Egipto, no existe ningún sustituto para el papel que el ejército es capaz de desempeñar, vista la debilidad de las instituciones y fuerzas políticas y teniendo en cuenta el vacío de poder y la ausencia de socios extranjeros que gocen de la suficiente confianza en el interior del país. No existe más alternativa que la continuidad de esta simbiosis entre el pueblo, artífice de la revolución, y el ejército, protector de la misma, gracias a su papel de garante de la etapa de transición, mas no a costa de su permanencia al frente del gobierno.

PALABRAS CLAVE
Revolución, manifestación de protesta, Hosni Mubarak, rol de los militares, plaza Tahrir, Egipto.

ABSTRACT
Despite the social and economic problems devastating the country and the tough challenges facing a country in a stage of transition, the energy shown by the Egyptian masses for eighteen days, their demand for the need to force the resignation of Mubarak and their demand for change in a passive and non-violent manner brought them the pride and respect of the whole world. Following the revolution, the challenge facing Egypt comes in the form of institutional representation while the new system is being built. During Eastern Europe's experiences of transition, the EU and the USA afforded more than just their support, they became partners in the project for change and rebuilding. In Latin America, the starting point of the project of building a new system was the balance between the authority of the military stratum and the people. In Egypt's case, there is no substitute for the role the army is capable of playing due to the weaknesses of institutions and political forces and given the vacuum of power and the absence of overseas partners that benefit from the sufficient trust in the country's interior. There is no other alternative but to continue with the symbiosis between the people, who engineered the

revolution, and the military, the protector of this revolution, in its role as guarantor of the transition phase, which, nevertheless, must not remain at the head of the government.

KEYWORDS
Revolution, demonstration, Hosni Mubarak, the Army's role, Tahrir Square, Egypt.